



عاد الشناق ليطلّ برأسه بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن هوية مرتكب جرائم الحرب في سورية. المفارقة هنا أن جرائم الحرب بالنسبة للطرفين لا تعني قتل المدنيين العزل وحصارهم وتجويعهم ودمير ممتلكاتهم وتشريدهم وكُلُّهم، بقدر ما أنها تعني تنفيذ ذلك باستخدام أسلحة كيميائية وغازات سامة. إذًا، القضية في المقاربتين، الأميركيّة والروسيّة، تتعلّق بكيفية إيقاع الكارثة بالسوريين، لا في وقوعها! ولك أن تخيل روسيا تدين جرائم الحرب في سورية، وهي نفسها متورطة فيها، ذلك أن طائراتها الحربيّة هي من ينشر الموت والخراب، وهي من يمهد الطريق لتقديم قوات النظام وميليشيات إيران على الأرض. أما الولايات المتحدة، فهي شريكه كذلك في تلك الجرائم، على الأقل عبر صمتها عليها، ووضعها في الماضي حظرا على تمكين الثورة السورية من أسلحة نوعية، وصولا إلى التواطؤ ضدها، كما جرى في الغوطة الشرقيّة، ثم في الجنوب، وتحديداً منطقة درعا، العام الماضي.

برز الجدال أخيراً بين الطرفين في الأيام القليلة الماضية، بعد أن أعربت الولايات المتحدة، الثلاثاء الماضي، عن شكوكٍ تساورها من أن جيش النظام السوري قد يكون استخدم أسلحة كيميائية، وتحديداً غاز الكلور السام في هجوم، يوم الأحد الماضي، على مناطق في مدينة إدلب شمال غرب سورية. وحسب بيان لوزارة الخارجية الأميركيّة، ما زالت واشنطن تجمع معلوماتٍ عن الهجوم المفترض، وتعهدت في حال ثبوته بـ"رد سريع ومناسب من الولايات المتحدة وحلفائها". لم يتأخّر الرد الروسي الذي رفض المزاعم الأميركيّة، ودان "حملة التضليل" التي تحاول إلقاء مسؤولية الهجمات الكيميائية على النظام. ولم تكتف موسكو بالإنكار والتندّي بالاتهامات الأميركيّة، بل زعمت أن هيئة تحرير الشام أنشأت "الفرع الكيماوي"، والذي يعمل على إعداد مواد دعائية مفبركة عن استخدام جيش النظام أسلحة كيميائية. أبعد من ذلك، كانت روسيا اتهمت، الشهر الماضي، منظمة الخوذ البيضاء، الإغاثية المدنيّة السوريّة، بإعداد سيناريوهات لاتهام النظام السوري

الغائب الأكبر من التراشق الأميركي - الروسي بالاتهامات هو حقيقة ما يجري في كامل محافظة إدلب وأرياف حماة وحلب واللاذقية، حيث بدأت قوات النظام، مدعومةً بميليشيات إيران، على الأرض، والطيران الحربي الروسي، في 25 الشهر الماضي (إبريل/ نيسان)، عملية عسكرية واسعة هناك. ويقطن في منطقة "خفض التصعيد" تلك، حسب اتفاق أستانة بين روسيا وتركيا وإيران، عام 2017، نحو أربعة ملايين مدني، بينهم مئات الآلاف من هجرتهم النظام من مدنهم وبلداتهم بعد سيطرته عليها. ومنذ بدء الهجوم الأخير، قتل وجرح مئات من المدنيين العزل الذين لم يعد لهم مكان آخر في بلادهم المنكوبة يمكنهم الهرب إليه. وعلى الرغم من حدث الروس عن إعلان قوات النظام، يوم الأحد الماضي، عن هدنة من جانب واحد، إلا أنه لا يمكن الوثيق بهذا الإعلان، خصوصاً أن تلك القوات لم تنسحب من المناطق التي سيطرت عليها منذ بدء عملياتها العسكرية أواخر الشهر الماضي، ولا يبدو أن في نيتها ذلك. أضف إلى ذلك أن روسيا نفسها متورطة في العدوان الأخير، فهي، مع تركيا وإيران، إحدى الدول الضامنة لمسار أستانة، واضح أن الروس والإيرانيين عازمون على السيطرة على آخر معاقل المعارضة السورية المدعومة من تركيا، حتى ولو كان ثمن ذلك الانقلاب على الاتفاقيات الموقعة معها .

اللافت هنا هو الموقف الأميركي، المتخاذل أو المتواطئ، سمه ما شئت. على الرغم من أن بيان الخارجية الأميركي، والذي سبقت الإشارة إليه، دان هجوم قوات نظام بشار الأسد و"حرق الهدنة" في منطقة إدلب. وعلى الرغم من أنه عدد تلك الخروقات من استهداف مئات آلاف المدنيين، وتدمير المنشآت السكنية والصحية والمدارس ومخيمات المشردين، إلا أنه اكتفى بالقول إن هذا الهجوم "تصعيد متهرّ يهدّد بزعزعة استقرار المنطقة". أما التهديد باللجوء إلى القوة، فقد حصره البيان الأميركي باستخدام النظام الأسلحة الكيميائية والغازات السامة في هجومه !

في الحقيقة، لا يُعد الموقف الأميركي جديداً، فقد سبق للرئيس السابق، باراك أوباما، عام 2012، أن جعل من استخدام السلاح الكيميائي في سوريا "خطا أحمر". وحين استخدمه النظام في الغوطة، في أغسطس/آب 2013، أعلن البيت الأبيض أن رداً عسكرياً أميركياً لن يكون بهدف إطاحة الأسد، بقدر ما سيكون عقوبةً على استخدام ذلك السلاح. ونعلم أن أوباما لم ينفذ وعده حينها بشن هجوم عسكري، بل اكتفى بزعم النظام تسليم كل مخزوناته من الأسلحة الكيميائية، وهو ما ثبت كنهه فيما بعد. أما إدارة الرئيس دونالد ترامب، وعلى الرغم من أنها شنت هجومين محدودين على قوات النظام السوري، عامي 2017 و2018، رداً على استخدامها أسلحة كيميائية، إلا أنها بقيت ملتزمةً بالإطار العام الذي حدّته إدارة أوباما، والقاضي بحصر أي رد عسكري الأميركي باستخدام أسلحة كيميائية، وألا يساهم الرد في تقويض نظام الأسد وإطاحته .

باختصار، الموقف الدولي اليوم، وتحديداً الغربي منه، لا يبالي بإبادة الشعب السوري على أيدي نظامه والروس والإيرانيين والمليشيات الطائفية، كما أن الوحشية في الإبادة لا تعنيه أيضاً. كل ما يهمه هو ألا ترتكب تلك الجرائم بأسلحة كيميائية وغازات سامة، ليس شفقةً على الضحايا، ولكن خوفاً من امتلاك نظام دولة مجاورة لإسرائيل مثل تلك الأسلحة. أما العرب فهم لا في العier ولا في النغير، فهم قد غسلوا أيديهم من معاناة الشعب السوري، بل بعضُهم متواطئ فيها.

المصادر:

العربي الجديد